المرجعية الشيعية والسياسية في العراق (1 من 2)

صورة المرجع الديني تلبست مسوح القداسة مع صعود اية الله الخميني الذي اعتبر المرجع متصفا بالقداسة المثير للاستغراب موقف السيستاني من الاحتلال.. عزلة وانقطاع.. ثم خروج جدلي سيترك انعكاسات سلبية

د. موسى الحسيني*

هذه مقالة تناقش مفهوم المرجعية الدينية عند شيعة العراق، وعلاقتها بالجهاد والسياسة، ويقرأ الكاتب موسى الحسيني، المفهوم في ضوء التطور السياسي العراقي وموقف علماء الشيعة منه، حيث كانوا في القيادة عندما احتل البريطانيون العراق على اشلاء الدولة العثمانية، واتخذ مرجعهم الحالي السيستاني موقفا يقول الكاتب انه مثير للاستغراب من قوى الاحتلال الامريكي والبريطاني لبلاده.

«القدس العربي»

المرجع والمرجعية والاجتهاد والسياسة عند الشيعة

تناقش هذه المقالة السلوك السياسي للمرجعية الدينية الشيعية في العراق بهدف التعرف على الآلية التي تتحكم بهذا السلوك، وتأثير ذلك على الواقع السياسي العراقي بمختلف تركيباته الطائفية والدينية، بهدف استشراف السمات السلوكية العامة التي يمكن ان تعتمدها المرجعية الحالية للتعامل مع الحدث العراقي في الوضع الراهن.

يحاول الكاتب ان يتحاشى الخوض في الامور والمسائل الفقهية، فتلك شؤون تحتاج لذوي الاختصاص عمن تبحروا في هذه العلوم، ويعترف الكاتب بعدم المامه بها باستثناء ما هو شائع ومعروف للجميع، الا انه مثله مثل سائر البشر يمتلك العقل، وهو احد الادلة الشرعية الاربعة عند الشيعة «فمنذ ان تم تدوين اصول الفقه عند الشيعة اعتبر العقل واحد من الادلة الشرعية، وقالوا ان الادلة الشرعية اربعة: الكتاب والسنة والاجماع والعقل». اكثر من ذلك يتميز الرواد الاوائل للمذهب الشيعي بالتركيز على قيمة العقل واهميته في استنباط الحكم الشرعي الى الحد الذي اعتبروا فيه ان «كل ما حكم به العقل حكم به الشرع» كأحد قواعد اصول الفقه.

المرجعية، كما هو واضح من لفظها تعني الرجل او المؤسسة التي يرجع لها الناس لمعرفة صحة او خطأ ما في الامور الخاصة بحقل ما من حقول المعرفة، وفي مقالتنا هذه، المرجعية المقصودة هي المرجعية الدينية التي يعتمدها الشيعة لمعرفة احكام الدين في الشؤون العامة، والطقوس المختلفة. وهي تكاد ان تكون محصورة بشخص واحد، لا مؤسسة، فمن بين مجموعة المجتهدين في مرحلة زمنية خاصة تتمثل المرجعية في اعلم هؤلاء المجتهدين، هذا ما يؤهله لكسب اكبر قدر من المقلدين او الاتباع.

وهو بالتالي يصبح صاحب الحكم او الرأي الاول، الذي يُلزم بطريقة غير مباشرة بقية المجتهدين بتحاشي اتخاذ موقف او رأي مخالف منعا لتعريض سمعتهم او مركزهم للتهديد، كما حصل مثلا للشيخ منتظري في ايران الذي انزوى من الصف الاول للمرجعية الى صف المنسين من المجتهدين، او ما حصل للشيخ مهدي الخالصي، وابنه الشيخ محمد، من عداء وتشهير بسبب قناعاته الفقهية التي مثلت مدرسة جديدة في الفقه الشيعي. (على انه لا يمكن تغافل اصول الخالصي العربية التي قد تكون سببا آخر وراء ما تعرض له).

ان الاجتهاد كمبدأ للتشريع برز عند الشيعة بعد غيبة الامام الثاني عشر، وحاجة الناس لمعرفة احكام الدين. تلك المعرفة متوفرة ومعلومة لمن يريد الوصول لها في كتاب الله والحديث والسنة، لكنها تحتاج لمقدمات او وسائل عقلية او فكرية، كالاتمام بعلوم القرآن والتفسير والحديث والسيرة، واللغة، وغيرها من العلوم الاخرى، اضافة الى انها تحتاج لتوفر القدرات العقلية اللازمة للاستقراء والاستنتاج.

وهذا يعني ان استنباط الحكم الشرعي السليم يحتاج لجهد ووقت غير عاديين، لا تتوفران للانسان العادي. لذلك يتفرغ بعض الناس، او افراد قلائل لكسب هذه المعارف والعلوم، تفرغا قد يستمر لسنوات طويلة قبل ان يصلوا الى مرحلة القدرة على استنباط الحكم الشرعي الصحيح. فيعتمدهم الناس حكاما لمعرفة ما هو مبهم من الامور الدينية.

ارتبط مفهوم الاجتهاد بمفهوم آخر اصطلح على تسميته بـ«التقليد» اي ان يتبع الانسان احد المراجع لمعرفة امور دينه، ومتى ما قلد الانسان مجتهدا ما، لا يحق له تغيره، ما دام المجتهد حيا. ويقع له (المُقلد) ان يستمر في تقليد نفس المجتهد حتى بعد ممات هذا المجتهد. ولا يجوز الجمع بين مجتهدين او اكثر في اي وقت واحد. والانسان غير ملزم بتعاليم المجتهدين الاخرين.

يستمد المجتهد مكانته واحترامه كصاحب رأي او خبرة مميزة مثله مثل بقية المختصين في العلوم المختلفة الا انه يتميز عن غيره في انه اكثر ارتباطا بالانسان العادي، وهو يمارس حياته اليومية، ويصبح بذلك اقرب لشخصية زعيم الجماعة او قائدها باعتبار انه يمتلك الصورة الاوضح، أو الاقرب للشريعة، وتغدو اراؤه واحكامه الشرعية نموذجا للسلوك الملزم لجميع اتباعه الراغبين في معرفة ما هو حلال والابتعاد عما هو محرم من المواقف الشرعية.

والالزام هنا طوعي، يعتمد على رغبة المُقلد، باعتبار انه محكوم بمبدأ الثواب والعقاب في الدنيا الآخرة، ولا يمتلك المجتهد الحق بفرض احكامه بالقوة. اي الزام او التزام بما شرعه الباري.

الملاحظ، ومنذ منتصف القرن الماضي، ظهر اتجاه عام لتضخيم هذه المكانة، واضفاء صورة القدسية عليها. واصبح المجتهد يلقب بالقاب توحي وكانها امتداد للربوبية، مثل اية الله، وحجة الله، كما اضيفت صفة العظمى للدلالة على المرجع الاكبر بعد ان كان المرجع يستعمل القاب التصغير للدلالة على التواضع كلما ارتقت درجته، ويستخدم لختم فتاويه بالتوقيع بعبارات «الفقير لله» و«الحقير لله».

اتخذت نزعة التضخيم هذه شكلا مغاليا ومتصرفا مع ظهور الخميني، الذي اعتبر ان الفقيه يمتلك صفات من القدسية تضعه جنبا لجنب في صف الائمة والانبياء، واعتبار ارادته امتدادا لارادة الخالق، مستندا في ذلك لبعض الاحاديث المنسوبة للامام الصادق، التي لا يخفى على عاقل حجم الاختلاف الوارد فيها، منظورا لها من خلال نظرية الحسن والقبح العقلين، التي اخذها رواد المذهب الشيعي الاوائل من المعتزلة.

يقول احدى هذه الاحاديث: «الراد على الفقيه كالراد على الامام، والراد على الامام، كالراد على النبي، والراد على النبي كالراد على الله، وهو على حد الشرك بالله». او «علماء امتي بمنزلة انبياء بني اسرائيل».

لا شك ان واضع مثل هذه الاحاديث ينتمي لذلك النموذج من موضوعات وعاظ السلاطين ممن لا يترجح ان يختلق الاحاديث والروايات لتدعيم سلطة او نفوذ «الحاكم بامر الله» من الملوك والسلاطين وزعماء الجماعات.

تصدى السيد الخوئي لمثل هذه الاحاديث وتوصل الى انها احاديث قاصرة السند والدلالة كما رفض الاخذ بها جميع المجتهدين الذين يمكن اطلاق مصطلح رواد مدرسة النجف الفقهية، بما فيهم المرجع الحالي السيد علي السيستاني، او رواد مدرسة الولاية الخاصة مقابل ما يمثله الخميني بأعتباره مؤسسة مدرسة الولاية العامة للفقيه.

من الواضح جدا، هنا، اثر النزاعات السياسية في مفهوم الاجتهاد وتطلعات المجتهد ذي الطموحات السياسية، لاستخدام الاجتهاد في قيادة اتباعه، وضمان مطاوعتهم الكلية له، لقيادتهم بسهولة اكثر نحو الاهداف التي يرجو الوصول لها. فالخروج على المجتهد، او عدم اطاعته تحسب بحكم الشرك بالخالق، ويحقق المرجع بذلك سيطرة سيكولوجية تتشكل داخل المنظومة النفسية للانسان لتمنعه عن الاختلاف او عدم الخضوع التام للمرجع. كما ان مثل هذه التوجهات السياسية تعطي المجتهد حق استخدام الردع ضد مخالفيه على اساس انهم مشركين، وليسوا معارضين، ليقلل بذلك من رد فعل الناس ضد ممارسته القمعية.

كما تبدو هذه الاحاديث اقرب للبدعة التي تنسف جميع اساسيات المذهب التي وضعها رواده الاوائل، الذين قالوا بتخطئة المجتهد باعتبار «ان مختلف الناس يمكن ان يدركوا موضوعا واحدا بادراكات مختلفة، فالحقيقة بالنسبة لكل فرد تختلف عنها بالنسبة للفرد الآخر».

يتماشى هذا الرأي مع النظريات السيكولوجية الحديثة التي تقر بتأثر الادراك كوظيفة عقلية، بكثير من العوائل.

فأدراك موضوع ما قد يختلف من فرد الى آخر، بل يختلف ادراك الفرد الواحد لنفس الموضوع لاختلاف الظروف البيئية وحتى السيكولوجية للفرد. فالمجتهد باعتباره بشرا لا يمتلك العصمة، ويتأثر بمختلف المؤثرات السيكولوجية والاجتماعية والبيئية، فهو يمكن ان يخطأ ويصيب. لذلك عرف الشيعة بالمخطئة مقابل مذاهب اسلامية اخرى ترى ان الفقيه او المجتهد لا يمكن ان يخطأ، فعرفوا بالمصوبة.

يؤكد مطهري هذا الرأي بقوله: «لا يمكن ان نتصور المجتهدين مصيبين دائما، او انهم لا يحتمل ان يخطئوا، اذ كيف يمكن ان نقول ان ما يدركه المجتهد هو الحكم الحقيقي عينه. مع ان من الممكن جدا ان يختلف عدد من المجتهدين في رأي واحد في مسألة واحدة، او ان مجتهدا واحدا يمكن ان يكون له وجهتا نظر مختلفتان في وقتين متباعدين. فكيف يمكن اذن ان يكون مصيبا في نظرته دائما».

ان الاشكالية التي تطرحها مثل هذه الاحاديث، هي ان عدم الالتزام برأي الفقيه هو شكل من اشكال «الرد» ويصبح بذلك كل الشيعة من مقلدي المجتهدين الآخرين، في «حد الشرك»، فالمقلد لأحد المجتهدين غير ملزم باعتماد احكام المجتهدين الآخرين. نفس الأمر يمكن ان يقال عن بقية المسلمين من المذاهب الاخرى، او جماعات الشيعة الاخبارية.

ان سيرة الأئمة الاثنى عشر «عليهم السلام»، ليس فيها ما يدل او يوحي انهم ادعوا مثل هذه القدسية المبالغ بها لانفسهم، لذلك ليس من المنطق ان يمنحوا ذلك لاتباعهم.

يذكر الدكتور عبد الله فياض من خلال مناقشته لموقف الامام الصادق من حركات الغلو التي ظهرت في زمانه والتي تنسب له او لآبائه بعض السمات والصفات القدسية، مجموعة من الاحاديث. نذكر منها الحديثين التاليين، اللتين يعكسان موقف الامام من هذه الحركات والتوجهات المتطرفة:

الأول: «اشهد اني امرؤ ولدني رسول الله (ص) وما معي براءة من الله، ان اطعته رحمني، وان عصيته عذبني».

الثاني: «لا تقبلوا علينا حديثا الا ما وافق القرآن والسنة او تجدون معه شاهدا من احاديثنا المتقدمة، فان المغيرة بن سعيد لعنه الله دس في كتب اصحاب ابي احاديث لم يحدث بها ابي، فاتقوا الله ولا تقبلوا علينا ما خالف ربنا تعالى، وسنة نبيه محمد (ص)».

المرجع بشر كسائر الناس، وليس هناك من سند فقهي يمكن ان يضعه فوق مستوى البشر، وما يمكن ان يتعرضوا له من ارتكاب للاخطاء، حتى لو استند الادعاء بالقدسية على حديث او اكثر من احاديث الأئمة، فالثابت لدى محققي الشيعة «ان الغلاة كانوا ينتحلون الاحاديث عن الأئمة ويضعونها على ألسنة رواة من ثقات الشيعة المعتدلين ليضمنوا رواجها بين الناس بعامة وجماعات الغلاة بخاصة. وحدد هؤلاء المحققون شخصيات بعض من هؤلاء الغلاة، امثال بنان والمغيرة بن سعيد، محمد بن بشير، وابو الخطاب، وغيرهم.

يحدد الشيخ محمد جواد مغنية في دراسته المعروفة عن «الخميني والدولة الاسلامية»، دور علماء الدين، بأنهم «يمتازون عن غيرهم بأنهم دعاة خير واصلاح، يأمرون بالمعروف، وينهون عن المنكر، وفيما عدا ذلك فهم والناس بمنزلة سواء».

الاجتهاد والسياسة

ان الجدل حول موضوع منزلة المجتهد واختصاصاته، يتمحور اساسا على علاقة المجتهد بالسياسة، اي ما اذا كان المجتهد يمتلك الحق في ان يكون حاكما ومشرعا، نيابة عن الامام الغائب، كما يرى اصحاب نظرية الولاية العامة، او يكتفي بالاختصاص في الافتاء والقضاء اي «التصدي لنصب القيم والولي على القصر والمتولي على الاوقاف التي لا متولي لها والحكم بالهلال وغيرها». وهذا ما يفسر وقوف بعض المجتهدين في العراق موقف المتفرج من الاحداث السياسية التي مرت بالعراق، ويمكن فهم بعض تدخلاتهم من باب علاقتها المباشرة بالشرع، كما حصل في فتوى المرجع السيد محسن الحكيم ضد الشيوعية في 1960، في حين وقف السيد الخوئي موقفا محايدا من احداث انتفاضة آذار 1991، وما تلاها من عمليات قمع واسعة تعرض لها الشيعة «انصار الخوئي نفسه».

يظل الجهاد، ومقاومة المحتل الاجنبي، باعتباره ركنا اساسيا من اركان الاسلام، هو الموقف السياسي الوحيد الذي يجمع عليه جميع المجتهدين من انصار المدرستين على انه واحد من مهام المرجع الذي لا يحتاج للافتاء به الحصول على اذن مسبق من الامام، للشروع فيه، ويسمى بالجهاد الدفاعي، تمييزا له عن الجهاد الابتدائي اي ابتداء المسلمين بالهجوم على بلاد الكفار بغاية دعوتهم للاسلام والذي لا يجوز الا بفتوى مباشرة من الامام المعصوم.

يسجل تاريخ المرجعية الشيعية، الالتزام الكلي بهذا المبدأ، ليس فقط ضد الغزو العسكري المباشر، بل ازاء اية خطوة مهما كانت صغيرة، اذا كانت تشكل مساسا باستقلال وسيادة الدولة الاسلامية، كما حصل في قضية التنباك المشهورة، حيث منح شاه ايران ناصر الدين امتياز احتكار التنباك وبيعه في كافة انحاء ايران لشركة بريطانية عام 1891. مما دفع المرجع الميرزا محمد حسن الشيرازي لاصدار فتوى بتحريم استعماله، مما اجبر الشاه على التراجع، والغاء الاتفاقية، كما استجاب شيعة العراق ومراجعهم لدعوة الجهاد التي اعلنها المراجع في ايران ضد الاحتلال الروسي لمدينة تبريز الايرانية عام 1911.

قد يوحي الحدثان، وكأن مجتهدي الشيعة معنيون فقط بالشؤون الايرانية، وباعتبار طبيعة الحكومة التي تتبنى المذهب الشيعي، الا ان موقفهم ازاء كثير من الاحداث التالية التي مرت بالبلاد العربية والعراق، تبعد مثل هذا التصور، فقد اشترك مجتهدو الشيعة مع اخوتهم من علماء السنة للفتوى بالجهاد عن طرابلس الغرب (ليبيا حاليا)، عندما تعرضت للاحتلال الايطالي عام 1911. وليبيا عمليا موطن للمسلمين السنة، تابعة للدولة العثمانية، التي ظل التمييز الطائفي ضد الشيعة يحكم سلوك خلفائها وسلاطينها حتى سقوطها. الامر نفسه يمكن ان يقال عن حركة الجهاد التي قادها علماء الشيعة لمواجهة طلائع الاحتلال البريطاني في العراق عام 1914، حيث سار مجتهدو الشيعة شوطا بعيدا في الدفاع عن الدولة العثمانية، ولم يكتفوا بالافتاء بالجهاد، بل تبوأ معظمهم ادوارا قيادية ميدانية، وسار على رأس حملات عسكرية لتجمعات من المجاهدين المتطوعين لمواجهة قوى الاحتلال، كالسيد محمد سعيد الحبوبي، والشيخ مهدي الخالصي، والسيد محمد الحيدري وكثيرين غيرهم.

سجل هؤلاء العلماء مواقف مميزة من الاستعداد للتضحية بالنفس والمال في مقاومة المحتل، ويدون لهم التاريخ «انهم لم يكتفوا بانفاق المبالغ التي وضعت تحت تصرفهم على حركة الجهاد، بل زادوا على ذلك فانفقوا من اموالهم الخاصة او من الحقوق الشرعية التي كانت تقدم لهم. وقيل عن الحبوبي بوجه خاص انه كان غنيا له املاك خاصة فرهنها لكي ينفق منها على المجاهدين.

عندما تحقق لقوات الغزو البريطانية الانتصار على القوات التركية، وقوات المجاهدين، واحتلال العراق، وتوجه القوة المحتلة لتنصيب برسي كوكس حاكما للعراق، كما هو حالة بريمر الآن، تحرك علماء الشيعة بقيادة الميرزا محمد تقي الشيرازي والشيخ مهدي الخالص لمواجهة واحباط مخططات المحتل، وقيادة ثورة 1920 التي اجبرت البريطانيين على التراجع، والخضوع لارادة العراقيين باختيار فيصل الأول ملكا على العراق.

يسجل التاريخ ايضا، لكل من الميرزا محمد تقي الشيرازي، والشيخ مهدي الخالصي، ومن ازرهما من العلماء، ارتقاءهم فوق مستوى الانتماءات الطائفية، ليبرزا كقائدين لجميع العراقيين وبمختلف طوائفهم، واذا كان الموت قد قطع الدور الذي تبوأه الشيرازي، ظل الشيخ مهدي الخالصي يتحرك كقائد لكل العراقيين في تصديه لترسيخ اهداف ثورة العشرين ومنع توقيع المعاهدة التي ارادت بريطانيا ان تقيد بها العراق، وتنتقص من استقلاله، اضافة لتحركه بالمطالبة ببناء قوات مسلحة وطنية تتولى الدفاع عن أمن البلاد وحدوده، بعد ما عرف بغارة الاخوان على عشائر مدينة الناصرية في 11 آذار (مارس) 1922.

تلك المطالب التي كانت تعبر عن رغبة العراقيين بكل طوائفهم، ووقف السنة، كما هم الشيعة جميعا خلف الخالصي، وشارك علماء السنة بقيادة عبد الوهاب النائب في مؤتمر كربلاء الذي دعى له الخالصي، كما شارك مندوبو وممثلو المدن السنية الموصل، وتكريت، وعشائرهما في المؤتمر. وارسلت اهاليهما برقيات تأييد للشيخ الخالصي تؤكد على استعدادهم «لتنفيذ اي قرار يصدر منه بأموالهم وانفسهم» ترأس وفد تكريت في هذا المؤتمر مولود مخلص، كما ترأس كل من سعيد ثابت وعجيل الياور وفد الموصل.

جرى هذا في الوقت الذي انشق فيه بعض شيوخ العشائر الشيعية على الخالصي، وعقدوا مؤتمرا في الحلة، يؤيد توقيع المعاهدة، ويطالب بتفويض قوات الاحتلال مهمة الدفاع عن العراق، ورفض تشكيل جيش عراقي مستقل.

وهكذا وقف غالبية الشعب العراقي من الشيعة والسنة باستثناء قلة من الطرفين كانت قد حسمت موقفها مع المحتل الاجنبي دون اعتبار لقيم دينية او طائفية او وطنية.

الفقيه الشيعي، اذا، وان كان من مدرسة الولاية الخاصة، وغير معني شرعا بالسياسة، الا انه مكلف تكليفا شرعيا باتفاق الاراء بمقاومة اي شكل من اشكال الاحتلال، ولأي بقعة من بلاد المسلمين، وان كان هناك حالات شاذة قليلة حاولت ان تتخذ من مفهوم الولاية الخاصة غطاء لتتهرب لسبب او آخر من اداء هذا التكليف الشرعي، كما هي حالة السيد كاظم اليزدي الذي كان يتهرب عن دعم ومؤازرة المطالب الشعبية العراقية بالاستقلال، وتعيين حاكم عربي مقابل توجهات قوى الاحتلال البريطاني لتعيين حاكم بريطاني في العراق عام 1918، بقوله: «انا كرجل دين لا يعرف غير الحلال والحرام، ولا دخل له بالسياسة مطلقا، فأختاروا ما هو اصلح للمسلمين».

ان شذوذ السيد اليزدي هذا، لا يلغي حقيقة اجماع فقهاء الشيعة اصحاب المدرستين على مبدأ مجاهدة اي شكل من اشكال الاحتلال الاجنبي لأي بقعة من ارض المسلمين، بغض النظر عن طبيعة الحكم، وشخصية الحاكم.

موقف الأئمة المعصومين من الاحتلال الاجنبي

من الصعب الحكم بالاصل الشرعي لمسؤولية الفقيه عن الجهاد الدفاعي، الان مراجعة سيرة الأئمة من آل البيت، قد تفسر ذلك الاجماع باعطاء الاولوية لمقاومة الاحتلال الاجنبي حتى على مقاومة الحاكم الظالم، او غير الملتزم بتطبيق الشريعة الاسلامية. فمن الروايات الشائعة عن الامام علي (ع)، ما عبر به امام جيشه في معركة النهروان، عن استعداده للتغاضي عن انشقاق معاوية، ووضع يده بيد معاوية للتوجه لمقاومة الروم الذين استغلوا انشغال المسلمين في حروبهم الداخلية ليحتلوا قرية في شمال بلاد الشام تابعة اداريا لسلطة معاوية (وليس لسلطة الامام) وكان احد الخيارات التي عرضها الامام الحسين عند محاصرته في كربلاء من قبل جيش عمر بن سعد، هو ان يتركوه، ما داموا مصممين على قتله، ليلحق بجيوش المسلمين للدفاع عن الثغور ليقاتل هناك حتى يُقتل.

تلك كانت جيوش الدولة الاموية، الخاضعة لسلطة يزيد بن معاوية، الذي خرج الحسين ليقود الثورة عليه.

يقدم الامام الرابع علي زين العابدين بن الامام الحسين، منهجا واضحا للتمييز بين دولة المسلمين وحاكمها الظالم او غير الملتزم بالشريعة الاسلامية، من خلال الدعاء المعروف بدعاء الثغور، وهو احد ادعية الصحيفة السجادية التي يعتز بها الشيعة جميعا بمختلف توجهاتهم ومدارسهم الفقهية، الغاية من الدعاء هو شد ازر ودعم معنويات الجنود المسلمين المقاتلين دفاعا عن ثغور المسلمين، مع انهم جنود الدولة الاموية، اي انهم مقاتلو نفس الجيش الذي قتل اباه وسبعين من اهله واعوان ابيه، واسره وبقية اسرته من النساء والاطفال. ومع ذلك يدعو الامام زين العابدين لهم بالنصر، بمفردات ملهوف يستخدم فيه كل عبارات التمني بالانتصار، وبكل عبارات الكره، وتمني الشر لاعدائهم.

التراث الشيعي اذا وكما يتمثل من خلال سيرة ائمتهم الابرار، الذين وان ابتعدوا عن طلب الحكم والتدخل بالسياسة، حتى في ظل سلطة حاكم جائر، الا انهم كانوا قد حسموا موقفهم من اية قوى محتلة غازية يمكن ان تتطاول على بلاد المسلمين، ينسون معارضتهم او سلبيتهم تجاه السلطة الحاكمة، ويستنهضون شيعتهم واصحابهم لمقاومة الغازي. كان موقفهم من الوضوح بحيث لم يستطع جميع فقهاء الشيعة تجاوز الأمر، فأقروا جميعا وعلى امتداد المسيرة الطويلة لمبدأ الاجتهاد بواجب الجهاد الدفاعي، لا يعفيهم عن هذا الواجب اقرارهم بالولاية العامة او الخاصة.

ينتمي المرجع الحالي السيد علي السيستاني لمدرسة الولاية الخاصة، وهو لم يتخل عن اداء واجبه الشرعي بالافتاء بالجهاد لمواجهة الغزو الامريكي، فكما عرض تلفزيون بغداد، ولايام قليلة قبل العدوان السيد عدنان البكاء، وهو يقرأ نص الفتوى، التي لم تأخذ صداها المطلوب، لعل سبب ذلك اعتقاد الناس ان تكون الفتوى ملفقة، او ان السيد كان قد دبجها تحت ضغط السلطة، وفي هذا تجن على السيد، فالشجاعة شرط من الشروط الشرعية للاجتهاد. ولا يمكن ان يتحمل السيد هذه المسؤولية، وهوعلى ما هو عليه من الورع والتقوى، فيظل صامتا على هذا التزوير مع ان له كثيراً من الوكلاء والمكاتب المنتشرة في كافة انحاء العالم، يستطيع من خلالها على الاقل تكذيب خبر الفتوى، والتقية بمثل هذه الامور باطلة، فالغاية الاساس من التقية هي الحفاظ على الذات، والافتاء بالجهاد قد يعرض ارواح الكثير من الناس للموت، يعني ان درء الاذى لا ينسجم مع مبدأ الجهاد.

الا ان ما يثير الاستغراب، موقف السيد السيستاني بعد الحرب، وانتصار قوى الاحتلال، حيث انزوى في منزله بما يشبه حالة مقاطعة توحي عند الاخذ بنظر الاعتبار الفتوى بالاجتهاد، وكأنه موقف احتجاج سلبي ضد الاحتلال، بل وحتى استنكار لموقف اتباعه السلبي من فتواه، يتحول الاستغراب الى حالة من الدهشة وحتى الصدق عندما كسر السيد صمته وتحرك حركة غير موفقة للاسف، سيكون لها انعكاساتها السلبية على صورة المرجعية عند انصارها، كما في نظر قوى الاحتلال، فبعد صمت دام حوالي ثمانية اشهر بادر السيد للمطالبة بالانتخابات كبديل وطني لاتفاق نقل السلطة بين قوى الاحتلال وصنائعها، الا انه عاد فألغى او عطل هذا المطلب عندما علقه بشرط ان تكون الامم المتحدة حكما، ليقرر ما اذا كان بالامكان اجراء الانتخابات في هذه المرحلة، او.. لا.

هذا التناقض في الموقف، المطالبة بالانتخابات، وبما يعطلها بنفس الوقت، ينقض المبادئ الشرعية العامة التي قام عليها مبدأ الاجتهاد، بل ويلغي الاسس التي قام عليها الاجتهاد عند الشيعة، فالاجتهاد باعتبار انه «العمل بالرأي»، «وهذا يعني انه في الحالات التي لم يتعين فيها التكليف الالهي او انه متعين ولكنه خاف، يرجع المرء الى العقل والذوق، فما كان اقرب الى الذوق والعقل والحق والعدل واشبه بالتعاليم الاسلامية يحكم به».

عندما يضع الانسان جانبا حقيقة ان الحكم بالجهاد الدفاعي، واضح جدا من خلال مواقف الأئمة الابرار من آل البيت، الذين يرتكز المذهب الشيعي على اساس الولاء لهم، والاقرار بأنهم الاكثر ثقة في تفسير الكتاب والحديث. فان الاجتهاد كمبدأ والذي كان السبب في وضع السيستاني فيما هو فيه من مكانة، سيهتز بمثل مواقف السيد هذه، فاما ان تكون مطالبته بالانتخابات كبديل لمؤامرة نقل السلطة، جاءت على اساس احساسه بموقعه القيادي لطائفة كبيرة من مسلمي العراق، الذين يتعرضوا ظلما لاسوأ انواع الخسف والاستهانة من قبل قوى الاحتلال، والتي تتنافى كليا مع ابسط مبادئ حقوق الانسان، والقواعد العامة للقوانين التي تحدد سلوك سلطات الاحتلال، ناهيك عن تصادمها مع القيم الاسلامية التي يفترض ان السيد يقف في موقع الحامي المطلوب منه الحفاظ عليها، والدفاع عنها.

المطالبة بالانتخابات، هي مطالبة بحق طبيعي، يفترض ان دوافعه عند المطالبة بها ترتكز على اساس الفهم السليم لحق الانسان الطبيعي في ان يتحكم بأقداره ومصيره، بأرادته هو بعيدا عن اي شكل من اشكال السيطرة او التبعية او الوصاية للاجنبي.

ويفترض بزعيم الجماعة، اية جماعة، عندما يطالب ببعض حقوقها يدرك جيدا اكثر من اية هيئة دولية او انسان آخر، ما هي هذه الحقوق، وكيف يمكن استعادتها او تحقيقها، دون ان يحتاج لمشورة احد، ولا حتى هيئة الامم المتحدة او خبرائها.

ان الزعامة او القيادة تعني بمفهومها السياسي او الاجتماعي قدرة الزعيم على فهم مطالب الجماعة، واعتماد السلوك الانسب لتجسيدها، والحرص الشديد على تحقيقها، والمحافظة عليها، اما استعانة الزعيم بطرف خارجي للحكم في امكانية تحقيق ما هو حق طبيعي للجماعة او الشعب، يعني ان الزعيم يتخلى عن اهم ادواره القيادية، مع ان العراق ليس عقيما الى هذا الحد، وفيه من الخبرات الوطنية ما يغني عن الحاجة لتحكيم السيد انان او ممثليه، والذي يؤكد عجز الزعيم على ادراك حقوق الشعب.

بقدر ما يعني استشارة طرف خارجي، هو اقرب بالواقع لموقف الخصم، العجز عن ادراك الحق والحقيقة، فهو ايضا تصرف لا ينسجم مع مبادئ العقل والذوق والحق والعدل. ويزعزع مبدأ الاجتهاد من اساسه.

ان ثمانية اشهر من الصمت الذي لازمه السيد السيستاني كانت كافية لأن تكشف للعالم اجمع زيف ادعاءات الادارة الامريكية حول الاسباب التي دفعتها للعدوان والغزو. وظهر بوضوح عدم صدق تخرصات كولن باول امام مجلس الامن عن مخابئ الاسلحة العراقية التي التقطتها الاقمار الصناعية، والمختبرات التي عرض صورها، وما ردده الرئيس الامريكي واعضاء ادارته عن يقينهم الثابت بوجود صناعات منظورة لاسلحة الدمار الشامل في العراق، ودحض واستخفاف بالتقارير المتواصلة لهيئات التفتيش التي ارسلتها الامم المتحدة، بطلب من امريكا وتحت اشرافها المباشر، والتي تؤكد خلو العراق من هكذا اسلحة، مع ذلك لم تتحرك هيئة الامم المتحدة للاستنكار الشفهي حتى ضد العدوان الظالم على العراق، بالعكس تحولت المنظمة الى هيئة دولية لشرعنة الحرب، ثم الاحتلال، وكأنها مجرد هيئة دعائية واعلامية تابعة لاحد مكاتب البيت الابيض.

هذا اضافة الى المذكرات العديدة، والاعترافات التي ادلى بها بعض موظفي الادارة الامريكية انفسهم عن الاسباب

الحقيقية للعدوان، وكيف انه كان عدوان مبيت حتى من قبل احداث 11 ايلول (سبتمبر)، بكثير، واعترافات بول او نيل، وزير التجارة الامريكية السابق، اضافة الى ان الاطلاع على الاسباب التي دفعت امريكا لتشكيل قوات التحرك السريع، في اواخر السبعينات من القرن الماضي، ومخطط شارون ـ ايتان الذي نشر عام 1982، حول رغبة اسرائيل في تقسيم العراق والدول العربية الاخرى الى دويلات صغيرة، ومتنازعة، ثم تصريحات كولن باول عن نيات الادارة الامريكية لاعادة العراق الى مرحلة ما قبل الثورة الصناعية.

ألم يكف كل ذلك لأن يدرك السيد، حقيقة كون ما سمي بحرب تحرير العراق ما هي بالحقيقة الا حرب تحرير اسرائيل من عقدة الخوف من القوة العراقية.

اذا كان الناس لا زالوا مدهوشين بهول صدمة الاحتلال المشوشة والمختلطة بالشعور المفاجئ بالتخلص من حكم طاغية مجرم، مارس كل اشكال القمع والجريمة ضد شعبه، فأن على الفقهاء والخبراء والمثقفين ان يبادروا لكشف الحقيقة لمواطنيهم، وتعريفهم بالاسباب والمعاني الحقيقية للاحتلال، وهذا يشكل جزء من التكليف الشرعي المناط بهم.

الفقيه الشيعي حتى وان كان من مدرسة الولاية الخاصة.. وغير معني شرعا بالسياسة، الا انه مكلف تكليفا شرعيا باتفاق الاراء بمقاومة اي شكل من اشكال الاحتلال.. ولأي بقعة من بلاد المسلمين، وان كان هناك حالات شاذة قليلة حاولت ان تتخذ من مفهوم الولاية الخاصة غطاء لتتهرب لسبب او آخر من اداء هذا التكليف الشرعي كما هي حالة السيد كاظم اليزدي، وشذوذ السيد اليزدي هذا.. لا يلغي حقيقة اجماع فقهاء الشيعة اصحاب المدرستين على مبدأ مجاهدة اي شكل من اشكال الاحتلال الاجنبي لأي بقعة من ارض المسلمين بغض النظر عن طبيعة الحكم وشخصية الحاكم

* كاتب عراقي متخصص بالعلاقات الدولية